

## نقد لمقال

(منهج الفراء في توجيه بعض القراءات)

بمجلّة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ١٨

لدكتور / حازم سليمان الحلي

## إعداد

الدكتور / يحفظ عمرو إنجيّه محمد عبد الله الشنقيطي

أستاذ النحو والصرف بكلية العلوم والآداب بالناماص

جامعة بيشة

## الملخص

موضوع هذا البحث هو نقد لمقال: (منهج الفراء في توجيه بعض القراءات) للدكتور حازم سليمان الحلي، متضمناً الردّ على صاحب المقال بعدم تقيده بمقتضيات البحث العلمي الرصين، حيث أوغَلَ في الهجوم على نحاة البصرة، مع التقليل من شأن منهجهم، فتم عرضُ نصوص المقال والتوسُّع في مناقشتها وتحليلها؛ لغرض إنصاف نحاة العربية القدامى، وإعطاء كلِّ ذي حقِّ حَقَّهُ، إذ من الشائن عدم إنصافهم. ثم الموازنة بين منهجي نحاة البصرة والكوفة في دراسة النحو العربي وتأصيله ومدّ فروعه، وإثبات أنّ منهج نحاة البصرة كان أثبت وأوثق، إذ اعتمدوا في تأسيس الأحكام النحوية وتأصيلها على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، أما الكوفيون فقد تساهلوا في ذلك كثيراً، فبنوا الأحكام على القليل النادر والشاذ، وقاسوا في حال عدم النظر... وتمثّلت منهجية البحث في عرض النصّ المنقود، ثم التعقيب عليه بالتحليل والمناقشة، مع الأدلّة والبراهين. وتوصّلت في المستخلص إلى أنّ نحاة البصرة هم الذين أسّسوا مدرسة نحوية عظيمة، إذ وضعوا الأحكام النحوية وأصلّوها على الكثير الشائع من كلام العرب، أما الكسائي والفراء فلا يعدوان كونهما تلميذين نبيهين من تلاميذ البصريين، وما وضعها في النحو لا يتجاوز بعض المصطلحات والمسالك، لا يمثّل مدرسة نحوية على الإطلاق. وعليه فينبغي للباحث في التراث التقيّد بالمنهج العلمي الرصين، الذي يلتزم الحياد والموضوعية، وإحقاق الحقّ، وعدم التعصّب والتحيز.

## **A Critique on Al-Farra'a's Method for Guiding Grammatical Rules By Dr. H. S. Al-Hali, Published in Islamic Da'wa Journal, No 18**

**By**

**Dr. Yahfadh Amr Injih M. A. Al-Shanketi  
& Professor of Grammar  
Arts at An-Namas & Syntax, College of Sciences  
Beisha University**

### **Abstract**

This study aimed to critically peruse an article written by Dr. H. S. Al-Hali entitled Al-Farra'a's Method for Guiding Grammatical Rules. This study responds to the perusals of the author as being far-fetched and inconsistent with rigorous research requirements. The author of Al-Farra'a's Method for Guiding Grammatical Rules has gone farther in assaulting the grammarians of the Basra school of linguistics, degrading their methodology, so came this critique to expansively respond to and analyze the perusals of this author to do right to the Basra grammarians who have been badly mischieved in Al-Hali's article in this rightly fair critique. The present author sought to strike a balance between the methods of linguistic research of both Basra school and Koufa school in their study of Arabic grammar and in the establishment of solid foundations for grammatical studies at the time. The critique could prove that the Basra grammarians were more solid, and more firmly established in their grammatical methodology as they developed their rules and theories on a large and representative corpus of standard Arabic language. Koufi grammarians, however, were more at ease with these standards as they developed their grammatical rules and theories on irregular examples of Arabic linguistic corpus and some of their theories were not consistent with standard Arabic. The method of research adopted in this critique is to track and trace the critically targeted article one idea by one, with analysis and discussion, while providing evidence and proofs where necessary. Conclusions reached by the researcher revealed that Basra grammarians are the ones who established a great grammatical school of thought as the established the rules and theories of grammar on a widely representative corpus of standard Arabic language spoken eloquent Arabs. Al-Kesa'i and Al-Farra'a are no more than two scholars in the Basra school of grammar and their achievements are no more than a few terminology and research methodologies that cannot represent an all-out school of thought in grammar. A heritage researcher, therefore, should not be restricted to old sayings but must be committed to a sound research method, objectivity and fairness without running the gamut for bigotedness and fanaticism.

## مقدمة

جاء مقال الحلي المنقود في ثمان عشرة  
١٨ صفحة، موزعاً على عنوانين اثنين فقط، هما:  
التعريف بالفراء، وموقف النحويين البصريين  
والكوفيين من القراءات.

**أولاً- التعريف بالفراء:** جاء التعريف بالفراء  
فيه دون ذكر لإي عنوان، فتحدث صاحب المقال  
عن حياة الفراء، ومكانته العلمية، وثناء العلماء  
عليه، معرجاً على ذكر أساتذته، وسرد آثاره  
العلمية، والتنويه بكتابه (معاني القرآن) على وجه  
الخصوص، والإشادة بمدرسة الكوفة النحوية  
(كما يسميها هو)، التي توسع في الحديث عن  
سهولة منهجها في دراسة النحو، مشيراً إلى أن مردّ  
ذلك هو أن الكوفة كانت ملتقى لصحابة الرسول  
ﷺ، ودراسة القرآن الكريم، والحديث الشريف،  
والأدب، والفقه. وهو في كل ذلك بادٍ عليه  
التعريض بمدرسة أهل البصرة، التي كآتها بمنأى  
عن كل ما ذكر!! (الحلي، ٢٠٠١م، ص ص  
٣٦٢-٣٧٤).

**ثانياً- الموقف من القراءات:** وازن الحلي في  
هذا المحور بين منهجي النحويين البصريين  
والكوفيين في القراءات القرآنية. وكان منهج  
البصريين في هذه الموازنة سلبياً دائماً عنده!!  
(الحلي، ٢٠٠١م، ص ص ٣٧٥-٣٨٠).

## الدراسات ذات الصلة

تحدث بعض الباحثين عن منهج الفراء في  
القراءات، وذلك ضمن تناول شامل لكتاب  
(معاني القرآن) له، الذي حظي بنصيب وافر من  
الدراسة، حيث من الطبيعي أن يهتم بدراسته كل  
من أراد الكتابة عن المذهب النحوي الكوفي،  
باعتبار صاحبه العالم الذي تشكّلت على يديه  
بحق مصطلحات هذا المذهب، وترسّخت  
مفاهيمه.

- فقد ألف الدكتور أحمد مكّي الأنصاري كتاباً  
بعنوان: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو  
واللغة (١٩٦٤م).
- وألّف الدكتور مهدي المخزومي كتاباً بعنوان:  
مدرسة الكوفة (١٩٦٨م).
- وكانت بحوث القراءات والنحو محور الدراسة  
في هذين الكتابين، وكان مؤلفاهما منحازين  
انحيازاً بيناً لمنهج الفراء خصوصاً، والكوفيين  
عموماً في دراسة القراءات والنحو واللغة، حادّين  
في نقد النحويين البصريين، بعيداً عن المنهج  
العلمي الرصين.
- كما تحدث الدكتور إبراهيم رفيده في كتابه:  
النحو وكتب التفسير (١٩٨٢م) عن منهج

- المقدمّة.
- المطلب الأول: مناقشة بعض نصوص من المقال.
- المطلب الثاني: احترام نحاة البصرة للقراءات واحتجاجهم بها.
- المطلب الثالث: الفراء أول من تعرض لِنقد القراءات.
- المطلب الرابع: الاعتذار عن العلماء القدامى في مصطلح نقد القراءات.
- المطلب الخامس: موازنة بين منهجي البصريين والكوفيين.
- الخاتمة.

### المطلب الأول:

#### مناقشة بعض نصوص من المقال

ورد في مقال (منهج الفراء في توجيه بعض القراءات) أخطاء وأوهام عديدة لا يحسن بالباحثين المختصين أن يسمحوا لها بالمرور دون مناقشة منصفة، تعطي كلّ ذي حقّ حقه. والموقف من القراءات فيه جاء فيما يقرب من ست صفحات، أغلب ما ورد فيها لا يسلم للباحث. وستقتصر المناقشة للمقال في هذا الموضوع على الجوانب البارزة فقط التي يترتب على بحثها بعض القضايا العلمية.

- يقول صاحب المقال عن النحويين واللغويين: "غير أنهم اختلفوا واشتجرت آراؤهم في القراءات القرآنية بين راغب فيها وراغب عنها" (الخلي، ٢٠١١م، ص ٣٧٥).

وقد فاته أنه لم يوجد بين النحويين واللغويين

الفراء في القراءات في كتابه (معاني القرآن)، حيث تناول موقفه من ضوابط القراءة والاحتجاج لها ونقدها، والاحتجاج بها والترجيح بين أنواعها. وذلك ضمن حديث له شامل عن القيمة العلمية لهذا الكتاب، وكثرة مباحثه النحوية وسعتها، وأهم المصطلحات الكوفية والضوابط النحوية الواردة فيه، واهتمامه بصياغة القواعد النحوية الشاملة، والقياس والتأويل والتقدير والتعليل والخلاف والترجيح، والرواية والاستشهاد النحوي. وكان رفيده متميزاً عن الباحثين السابقين: الأنصاري والمخزومي في مقارنته بين منهجي الفراء والبصريين في دراسة القراءات والنحو، فكان في بحثه موضوعياً، بعيداً عن الانحياز والتعصب.

وما سلف ذكره يمثل إشكالية هذه الدراسة، التي ستتقد عدم الالتزام بالبحث العلمي لدى صاحب المقال، المتمثل في فقد الحياد والموضوعية أثناء دراسته المقارنة. لذلك ستمحور الدراسة حول الموازنة بين منهجي البصريين والكوفيين في دراسة النحو والقراءات عموماً، والردّ على صاحب المقال خصوصاً في عدم تقيده بمقتضيات البحث العلمي الرصين. كما أنّها ستتمسك بالإجابة عن السؤال الآتي: هل للكوفيين فعلاً مدرسة نحوية أم لهم فقط مذهب أو مسالك نحوية؟

وجاءت هذه الدراسة في مقدّمة، وخمسة مطالب، وخاتمة. وذلك على النحو الآتي:

نقد لمقال (منهج الضراء في توجيه بعض القراءات) بمجلة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ٨

مناقشة شاملة من جميع جوانبها استدلالاً بها وتوجيهها وتوثيقاً واحتجاجاً لها وتأصيلاً.

• يقول صاحب المقال: "لقد وقف البصريون من القراءات موقفهم من سائر النصوص اللغوية فأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أقيستهم وأصولها قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، أما الكوفيون فقد قبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم" (الحلي، ٢٠٠١م، ص ٣٧٥).

وهذه موازنة غير صحيحة على الإطلاق، بها تعميم في الأحكام غير علمي، وخلل واضح. وفيها يلي مناقشة بعض جوانب الموضوع:

• ما من شك أن كل باحث جاد منصف يعلم علم اليقين أن البصريين أصلوا مذهبهم النحوي على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء المشهود لهم بسلامة اللغة، وفي مقدمة ذلك بطبيعة الحال القرآن الكريم وقراءاته المتعددة الصحيح منها والشاذ، ولا يعكّر صفو ذلك مناقشتهم بعض القراءات (سواء أكانوا بصريين أم كوفيين) نظراً لمسألتين اثنتين:

الأولى: التباين بين القرآن الكريم والقراءات، فالقرآن هو: "الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته" (صبحي، ١٩٨٩م، ص ٢١).

وهو أيضاً النص الشمولي الكاسي، المتجانس لألفاظ القرآن الكريم. أما القراءات فهي

من هو راغب عن القراءات، بل هم مجمعون على الاحتجاج بها، والإفادة منها في بحوثهم، سواء أكانت متواترة أم شاذة، كما يقول عبد القادر البغدادي: "فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده، كما بينه ابن جنّي في كتابه المحتسب (١٣٨٦ هـ، ص ٣٣) وأجاد القول فيه" (بدون، ص ٤).

وكما يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه..." (١٩٨٨م، ص ٤٨).

ويتلخّص من هذا:

• إجماع العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً ثابتاً. وهذه تقاس عليها الأحكام، مثلها في ذلك مثل القراءات المتواترة.

• إجماعهم على الاحتجاج بها ولو خالفت قياساً في العربية، ولكن لا يحتج بها إلا في الأسلوب الذي وردت عليه، وهذه لا يقاس عليها حكم نحوي.

• ومن ذلك يتضح عدم دقة هذا القول. ومما ينبغي أن يلاحظ هنا هو التفريق بين الرغبة عن القراءات ونقدها أو نقد القاعدة النحوية التي وردت عليها، فالرغبة عنها تعني تركها والعزوف عنها وعدم الإفادة منها، وهذا لم يحدث، أما نقدها فيدخل في إطار مناقشتها

### المطلب الثاني: احترام نحاة البصرة للقراءات واحتجاجهم بها.

تجدر الإشارة إلى أن علماء البصرة الكبار المؤسسين مدرستها النحوية كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٣هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) والأخفش الأكبر أبي الخطاب (ت ١٧٧هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) كلهم يحترمون القراءات ويجلونها حتى ولو كانت ضعيفة لا تتوافر فيها شروط الصحة، وتخالف أصولهم المتمثلة في بناء القواعد النحوية على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء.

فكتاب سيبويه سجل حافل صاغ فيه الفكر النحوي لهؤلاء العلماء، دونك ستجد فيه إجلالا واضحا للقراءات وتعظيما لها، سواء في ذلك الصحيح منها والضعيف. علاوة على القراءة الصحيحة فهو يستند كثيرا إلى الشاذة، ويدعم بها ويقوي بعض المسائل والأساليب. وإليك من الأمثلة ما يؤكد ذلك:

- استدلل بالقراءة الشاذة المتمثلة في رفع (شركائهم) بعد رفع (قتل). فقال: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. فهي ببناء (زَيْن) للمفعول ورفع (قتل) وجر (أولادهم) ورفع (شركائهم) (أبو حيان، ١٤١٢هـ، ج ٤، ص ٦٥٧؛ ابن الجزري، بدون، ج ٢، ص ٢٦٣).

"اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تشديد وغيرها" (البنّا، ١٤٠٧هـ، ج ١، ص ٦٨).

أي هي كيفية تأدية النصّ القرآني وما به من اتفاق واختلاف، مع إسناد كل وجه يقرأ به لصاحبه. هذا التغاير يؤكد الشيخ أحمد البنّا بقوله: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان" (١٤٠٧هـ، ج ١، ص ٦٨).

وهذا التغاير لا يعني أبدا أن القراءات الصحيحة ليست بوحي من عند الله، بل كل قراءة صح سندها عن الرسول ﷺ هي قرآن لا يجوز المساس بحرماتها.

الثانية: مصطلحات التواتر والشذوذ والسبع والعشر في القراءات القرآنية لم تكن معروفة قبل تسبيع ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) للقراءات، بل كان هناك ثلاثة مقاييس للقراءات الصحيحة، وهي صحة السند إلى الرسول ﷺ، وموافقة أحد وجوه العربية، ومطابقة الرسم العثماني. زد على ذلك أن من أصول النحويين البصريين تأسيس الأحكام على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء الصافية سليقتهم، وفي مقدمة ذلك بطبيعة الحال القرآن الكريم وقراءاته المتعددة كما أشير سالفاً.

وانطلاقاً من هذا كله فإذا ذهب أحد العلماء يناقش قراءة فإنه لا يناقشها ولا ينقدها من حيث السند، وإنما يناقش أو ينقد القاعدة النحوية التي وردت عليها. ومن هنا يصح الاعتذار عن هؤلاء العلماء رحمهم الله، ومن عدم الإنصاف المهجوم عليهم قبل التعمق في مناهجهم.

نقد لمقال (منهج الفراء في توجيه بعض القراءات) بمجلة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ٨

المسبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ) والنحاس (ت ٣٣٨هـ) كما أشار صاحب المقال نفسه في معرض حديثه عن تشدد البصريين دون غيرهم في قبول القراءات حسب رأيه، وليس في معرض تحقيق هذه المسألة وإنصاف كل طرف فيها.

### المطلب الثالث: الفراء أول من تعرض لنقد القراءات

فات على صاحب المقال أن الفراء (ت ٢٠٧هـ) هو أول من نقد القراءات بشكل واضح في كتابه (معاني القرآن)، وهو المؤسس الحقيقي لمسالك النحو الكوفي في هذا الكتاب، الذي حفظ لنا هذا الفكر، وتوجهات أصحابه، ومسالكهم، ولولاه لسقطت من يد الزمن. فهو رحمه الله قد يصف أصحاب القراءات الصحيحة المتواترة بالوهم والخطأ، كقوله مثلاً:

"فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء. فهذا وإن كان وهماً خطأً" (الفراء، بدون، ج ١، ص ٢٢٣).

وكقوله: "ولعلها من وهم القراء طبقة يجيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم" (الفراء، بدون، ج ٢، ص ص ٧٥-٧٦).

كما قد يصفها بالقبح، كقوله: "وفيه قبح" (الفراء، بدون، ج ١، ص ٢٥٢).

وهذا كله في القراءات الصحيحة المتواترة. وفي معانيه عليه الرحمة نماذج عديدة على هذا المنوال. وأشار صاب المقال نفسه إلى ذلك

وهي محلّ الشاهد. وقد استدلل بها لرفع (ضارع) (سيبويه، ١٣٩٧هـ، ج ١، ص ٢٩٠) في بيت الشاعر ("نشل بن حري الدارمي" البغدادي، بدون، ج ١، ص ١٤٧):

ليبك يزيد ضارعٌ لخصومة  
ومختبِطٍ مما تطيح الطوائح  
وشذوذ القراءة هنا يتمثل في رفع (شركائهم) فقط.

• وكقوله: "ومثل هذا ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] في قراءة أبي بن كعب" (سيبويه، ١٣٩٧هـ، ج ١، ص ٩٠).

وهي قراءة شاذة، قرأ بها أيضاً عبد الله بن مسعود (أبو حيان، ١٤١٢هـ، ج ١، ص ٨١).

• وكقوله: "وتصديق ذلك قول الحسن: ﴿إِلَّا مَن خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠] بفتح الحاء وكسر الطاء مشددة" (سيبويه، ١٣٩٧هـ، ج ٤، ص ٤٤٤).

وهي قراءة شاذة، قرأ بها أيضاً قتادة وعيسى، أما القراءة المتواترة فهي بكسر الطاء مخففة (أبو حيان، ١٤١٢هـ، ج ٩، ص ٩٣).

هذه النماذج توضح بجلاء منهج العلماء الأوائل مؤسسي مدرسة البصرة النحوية في تناوهم للقراءات القرآنية واحترامهم إياها ومدى إفادتهم منها ولو كانت شاذة. وهذا ونقد القراءات من بعض البصريين لم يبرز إلا في فترة متأخرة عن فترة المؤسسين الذين تبلور النحو العربي على أيديهم، وتكاملت حلقاته. وأولئك من أمثال

والدليل على ذلك علاوةً على ما سبق أنهم لم يؤسسوا الأحكام النحوية في الغالب إلا على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، المشهود لهم بسلامة اللغة والسليقة والفصاحة. وفي قمة ذلك نصّ القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة، متجنّبين الأخذ عن الأعراب الذين لوثت سليقتهم مساكنة الأمصار ولكنة الأعاجم.

ثم بعد هذا يسمح صاحب المقال لنفسه أن يقول: "لقد عودنا الفراء أن يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفاً سليماً لا يهاجم فيه" (الحلي، ٢٠٠١م، ص ٣٧٨).

وقد ناقض هذا النصّ بنصّ آخر يقول فيه: "هذا هو موقف الفراء من القراءات، وهو موقف تابع فيه البصريين في موقفهم المتشدّد منها" (الحلي، ٢٠٠١م، ص ٣٨٠).

ونظراً لما وقفنا عليه سالفاً في الموضوع أذكرُك بما علمت منه أن الفراء (وهو المؤسس الحقيقي للنحو الكوفي) عليه الرحمة هو أول من أخذ موقفاً متشدّداً من القراءات، وأول من نقدها، وهو ما يترتب عليه عدم صحة تقرير متابعة موقفه في نقد القراءات لموقف البصريين المتشدّد منها (حسب تعبير صاحب المقال). وهم حسب ذكره:

المبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ) والنحاس (ت ٣٣٨هـ)، وكلّهم كما أشرت سالفاً لم يدركوا عصر الفراء (ت ٢٠٧هـ). فكيف إذن تصح متابعة المتقدّم للمتأخّر، وقد مات قبل أن يولد!؟

(الفراء، بدون، ج ١، ص ٢٥٨، ٣٥٧ - ٣٥٨، ٣٦٠، ج ٢، ص ٨١ - ٨٢، ٢١٠، ٢١٦، ٢٥٩).

• وقد ذكر صاحب المقال قراءة حمزة ﴿نَسَاءُ لُونٌ بِئِ وَأَلْرَحَامُ﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام (الفراء، بدون، ج ١، ص ٢٥٢). ثم سرد أسماء البصريين الذين تعرضوا لنقد هذه القراءة، وهم حسب ذكره المبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ) والنحاس (ت ٣٣٨هـ)، كما أشرت سالفاً، ولم يستطع أن يأتي بصري واحد تعرض لنقد هذه القراءة قبل الفراء (ت ٢٠٧هـ). أما هؤلاء البصريون كما رأيت فكُلّهم عاشوا في عصور متأخرة عن عصر الفراء، مما يسمح لنا بالقول إن الكوفيين والفراء (وهو المؤسس الحقيقي لمسالكهم النحوية) هم أول من فتحوا باب النقد على هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة المتواترة، وليس البصريين.

أما محاولة صاحب المقال التفريق بين الفراء وغيره من الكوفيين في الموضوع فهو مسلك غير علمي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال لما سلف ذكره. وما تقدّم يفنّد ما ذهب إليه صاحب المقال، ويؤكّد أنّ علماء البصرة الكبار المؤسسين مدرستها النحوية كانوا يحترمون القراءات ويحلّونها، وأنّ منهجهم في الأساس مبني على منهج القراء، مستنداً إلى الأفشى في اللغة والأقيس في العربية والأثبت في الأثر والأصح في النقل عكس ما قال صاحب المقال.



نقد لمقال (منهج الضراء في توجيه بعض القراءات) بمجلة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ٨

### المطلب الرابع: الاعتذار عن العلماء القدامى في مصطلح نقد القراءات

ينبغي للباحث المنصف أن يعتذر عن العلماء القدامى في مناقشاتهم لبعض القراءات استناداً إلى ما سلف ذكره من المسوغات. يقول أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم رفيده: "وعلمائنا القدامى الذين نقدوا القراءات كانوا أئمة مجتهدين، يؤسسون علومنا، ويفرزون أنواع الرواية فيها، ويضبطون حقائق، فكان من حقهم أن يستعملوا (دون هوى) المقاييس التي انتهوا إليها في القراءات وتقنين كلام الناس على ضوءها" (رفيده، ١٩٨٢م، ج٢، ص ١١٧٥).

### المطلب الخامس: موازنة بين منهجي البصريين والكوفيين.

• للمزيد من الموازاة بين منهجي نحويي المصيرين في التعامل مع القراءات والأخذ عن العرب ينبغي النظر إلى النموذجين الآتين ليتضح لنا مزيد من الفرق بينهما في قوة الاستناد إلى الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء في تأسيس الأحكام النحوية :

• يقول الزجاج (وهو أحد نحويي البصرة) في نقده للفراء في إعراب (اللهم) (الفراء، بدون، ج١، ص ٢٠٣): "وزعم أن قولنا: (هلم) مثل ذلك أن صلها: هل أم، وإنا هي (لم) والهاء للتنبيه. وقال المحتج بهذا القول: إن (يا) قد يقال مع (اللهم) فيقال: يا اللهم. ولا يروي أحد عن العرب هذا غيره. وزعم أن بعضهم أنشده (ابن منظور، بدون، (آله)؛ البغدادي،

بدون، ج١، ص ٣٥٩):  
وما عليك أن تقولي كُلمًا

صليت أو سبحت يا اللهم ما  
وليس يعارض الإجماع وما أتى به كتاب الله  
تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل:  
أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف"  
(الزجاج، ١٤٠٨هـ، ج١، ص ٣٩٤).

• والمسألة المعروفة بالزنبورية مثال واضح جلي لما نحن بصدد، حيث قدم سيبويه إلى بغداد وجرت بينه وبين الكسائي مناظرة بدأها الكسائي بطرح سؤال: كيف تقول في قول العرب: "كنت أظن أن العقب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها" (الأنباري، ١٤٠٧هـ، ج١، ص ٧٠٢؛ ابن هشام، بدون، ص ٨٨).

فقال سيبويه: (فإذا هو هي) ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: يجوز الوجهان، وهؤلاء الأعراب هم أبو فقحس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان (الجوهري، بدون، ص ٣). وهم من الأعراب الذين أخذ عنهم الكوفيون العربية. وقد دفع سيبويه ما ذهبوا إليه وجعله من النادر الشاذ الذي لا يعاب به ولا يلتفت إليه.

هذان النموذجان يعبران بصدق عن منهجي الفريقين، حيث البصريون لم يؤسسوا مسائلهم النحوية إلا على الكثير الشائع من كلام العرب المشهود لهم بالفصاحة وسلامة اللغة، والأعراب الذين سبق ذكرهم ومن كان على منوالهم ممن تحضروا واختلطوا بالأعاجم لم يمثلوا شيئاً

ومفعل ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أن المسموع عن العرب في ذلك من واحد إلى أربعة، غير أنهم قاسوا الباقي عليها (طنطاوي، بدون، ص ١٤١).

قال الأشموني: "مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع... واختلفوا فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب، أحدها أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج" (بدون، ج ٢، ص ١٦).

• جوزوا الجزم ب(كيف) مطلقاً (طنطاوي، بدون، ص ١٤١). قال الأشموني: "وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملاً، خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً" (بدون، ج ٢، ص ٣٢٣).

• جوزوا النصب ب(أن) مضمرة في غير المسائل المعدودة قياساً (طنطاوي، بدون، ص ١٤٢). قال الأشموني: "حذف (أن) مع النصب في الواضع العشرة المذكورة شاذ... أجاز ذلك الكوفيون" (بدون، ج ٢، ص ٣٠٩؛ ابن مالك، ١٤١٠ هـ، ج ٤، ص ٥٨).

• جوزوا عطف المفرد ب(لكن) بعد الإيجاب نظير "بل" (طنطاوي، بدون، ص ١٤٢). قال ابن هشام: "وأجاز الكوفيون (لكن عمرو) على العطف، وليس بمسموع" (بدون، مبحث: لكن).

أي: قام زيد لكن عمرو لم يتم، بالعطف على الإيجاب. وهو شيء لا يبيزه البصريون.

بالنسبة لمنهجهم، حيث يرون أن سليقتهم لوئتها عامية الأمصار ولكنة الأعاجم.

وهذا ما أكده الزجاج بقوله سالف الذكر: "وليس يعارض الإجماع وما أتى به كتاب الله تعالى ووجد في ديوان العرب بقول قائل: أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بعروف".

وهو قول وجيه وكلام منطقي أشار إليه أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم رفيده بقوله: "فنظروا في المروي من القراءات وكلام العرب، وهو المقيس عليه فجعلوا البناء على الأكثر والقياس على الشائع الكثير من ذلك هو المقياس الذي يجب أن يحتكم إليه وتبنى عليه القواعد ويحكم على ما عده بالقلّة والشذوذ" (رفيده، ١٩٨٢ م، ج ٢، ص ١١٧٥).

بينما الكوفيون بنوا كثيراً من مسالكهم النحوية على القليل النادر من كلام العرب، كما أخذوا عن الأعراب الذين نزحوا إلى الأمصار واختلطوا بأهلها. وذلك ما أنكر البصريون عليهم، وهو الأمر الذي أدى إلى شيوع الأقيسة النظرية التي ينعدم فيها الشاهد في مسالكهم النحوية. ودونك بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك:

• فقد جوزوا تثنية: أجمع وجمعاء وتوابعها قياساً على جمعها. يقول الأشموني: "فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاً وان. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً، معترفين بعدم السماع" (بدون، ج ٢، ص ٤٨؛ طنطاوي، بدون، ص ١٤٢).

• جوزوا مجيء العدد للتكرار على وزني فعّال

نقد لمقال (منهج الضراء في توجيه بعض القراءات) بمجلة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ٨

ويذهب الباحث إلى أبعد من ذلك ويتساءل: هل لهم نحو متكامل، متميز بأسسه ومفاهيمه، مستقل عن النحو البصري، أم لهم فقط بعض المسالك والاتجاهات النحوية التي خالفوا فيها أسانذتهم البصريين؟ كما هو شأن بعض البصريين إذ كانت لهم بعض المسالك والاتجاهات النحوية المخالفة لبعض ما قرره وأصله جمهور البصريين. والحقّ عندي أنّ ما خلفوه لنا لا يعدو كونه مذهباً نحويّاً أو مسالك نحوية فقط لا أكثر من ذلك. وقد حفظها لنا كتاب (معاني القرآن) للضراء، ولولاه لسقطت من يد الزمن.

وهذا ما أشار إليه الدكتور إبراهيم السامرائي بقوله: "وهذا كلّه يضعف قول من يقول بـ (المدرسة الكوفية) أي أنّ هذا المأثور من علم الكوفيين قحيل، لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك" (١٩٨٧م، ص ١٣٦).

وأشار إليه أيضاً أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الله الكيش بقوله: "إنّ الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين ليس خلافاً منهجياً، ولعلّه كان خلافاً عقدياً لإختلاف الوسيطين في المذهب الديني" (بدون، ص ١٩).

فعلاً ما أضاف الكوفيون في ميدان البحوث النحوية ليس خلافاً في المنهج والأصول وأغلب الفروع وأهمها حتى يصح عليه إطلاق (مدرسة نحوية) بل لا يعدو كونه إثارة بعض المصطلحات أو المسالك النحوية فقط من هنا وهناك.

وما سلف من العرض والمناقشة يوضّح بجلاء عدم صحة ما رأى صاحب المقال وذهب

• كما جوزوا إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قياساً على العدد الصريح (طنطاوي، بدون، ص ١٤٣). يقول ابن هشام: "خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرر ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٌ وكذا أثوابٌ، قياساً على العدد الصريح" (بدون، ص ١٨٨).

وتعليقاً على هذا النمط من الأقيسة عند الكوفيين يقول الشيخ محمد طنطاوي: "إنّ الكوفيين بعملهم هذا قد فتحوا باباً واسع الفوهة على أنفسهم، إذ أقاموا لكلّ مسموع وزناً. والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية، واعتمدوا بعد ذلك على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداما كلياً" (بدون، ص ١٤٣).

وهو نقد محقّ فيه يؤكّد ما نحن بصده من قصور منهج نحاة الكوفيين عن منهج البصريين في تأسيس المسائل النحوية وتأصيلها، أما القياس عند البصريين فهو أكثر ضبطاً وأكمل إتقاناً، إذ لم يقيسوا في الغالب إلا على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء المشهود لهم بالسليقة وسلامة اللّغة، والقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة أم شاذة في قمة النصوص المقيس عليها والمستشهد بها عندهم.

وعلاوة على ما سلف ذكره من المناقشة والتحليل لموضوع المقال فإنّه يحقّ للباحث طرح سؤال يراه وجيهاً، مضمونه: هل للكوفيين فعلاً مدرسة في النحو؟ كما صور أغلب من بحثوا في هذا الموضوع، بل بعضهم اشتطّ وجعلها فوق ذلك في مرتبة أعلى من مرتبة مدرسة البصرة النحوية.

٢- كان الرَّجَّاج، وهو من كبار علماء البصرة يتميز عن الفراء في الاحتجاج للقراءات بأنه غالباً ما يشير إلى شذوذ القراءة أو قلتها، ثم يأخذ في الاحتجاج لها. وهو جانب من الدقة والتفصيل في المنهج لم يهتم به الفراء في هذا الإطار (الزجاج، ٥١٤٠٨، ج ٣، ص ١٦٨؛ الفراء، بدون، ج ٢، ص ٢١٠).

٣- والفراء (المؤسس الحقيقي للمسالك النحوية الكوفية بكتابه "معاني القرآن") مع فضله وعلو كعبه في النحو العربي، ما هو إلا تلميذ نابه للنحويين البصريين، أضاف هو وأصحابه من الكوفيين في النحو بعض المسالك والاتجاهات والمصطلحات، كالأخفش وغيره من البصريين، كما يقال: "مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه..." فأما على مذاهب سيبويه فإنه كان يعتمد خلافه حتى ألقاب الإعراب، وتسمية الحروف " (أبو الطيب اللغوي، بدون، ص ١٣٩).

أما النحاة البصريون فهم أصحاب الفضل المميز والشأن الأعلى من حيث استيعاب أساليب العرب ودراسة النحو على ضوءها دراسة لغوية وصفية شاملة.

٤- كما لوحظ قصور منهج نحاة الكوفيين عن منهج البصريين في تأسيس المسائل النحوية وتأصيلها، وأن القياس عند البصريين أكثر ضبطاً وأكمل إتقاناً، إذ لم يقيسوا في الغالب إلا على الكثير الشائع من كلام العرب

إليه، وعدم سلوكه المنهج العلمي الرصين، مما أدى به إلى الوقوع في أوهام عديدة وأخطاء عريضة.

### خاتمة

ما سلف عرضُه في هذه الدراسة يوحي بوضوح بأن صاحب المقال لم يتقيد بمقتضيات البحث العلمي الرصين في مقارنته بين منهجي الفراء والبصريين في توجيه القراءات، حيث كان منحازاً للفراء بشكل واضح، متحاملاً على البصريين، معرضاً بمنهجهم، كما في قوله: "ولعلّ الوضوح واليسر الذي يلاحظ في منهج الفراء في (معاني القرآن) مرجعه إلى سلامة منهج البحث الكوفي الذي استند إلى الاهتمام بدراسة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر، فقد هبط الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وسبعون من أهل بدر" (الحلي، ٢٠٠١ م، ص ٣٧٢).

وكأن البصرة كانت دون الكوفة في جميع ما ذكر!! وبمقارنة خاطفة بين منهجي الفريقين في دراسة القراءات والنحو يمكن الوقوف على ما يلي:

١- الفراء كان أول من فتح باب الطعن في القراءات، وليس صحيحاً ما يميل إليه بعض الباحثين المتحاملين على البصريين، من أن البصريين كانوا أول من نقدها. يقول شوقي ضيف (بدون، ص ١٥٠): "وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات، مع كثرة ما استشده به منها..."

نقد لمقال (منهج الضراء في توجيه بعض القراءات) بمجلة كلية الدعوة لإسلامية - العدد ٨

القراءات السبع. دمشق: دار المأمون للتراث.  
الأشموني، أبو الحسن علي. (بدون). شرح  
الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب  
العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي..

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن.  
(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). الإنصاف في مسائل  
الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.  
بيروت: المكتبة العصرية.

ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد، تصحيح:  
علي محمد الضباع. (بدون). النشر في  
القراءات العشر. دار الفكر للطباعة والنشر  
والتوزيع.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: علي، النجدي  
ناصر، وعبد الفتاح، شلبي. (١٣٨٦)،  
١٣٨٩هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذّ  
القراءات والإيضاح عنها. القاهرة: (الدار:  
بدون).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي.  
(١٤١٠هـ/١٩٩٠م). شرح التسهيل. هجر  
للطباعة والنشر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن  
مكرم. (بدون). لسان العرب. بيروت: دار  
السرور.

ابن هشام أبو محمد عبد الله الأنصاري، تحقيق  
محمد محيي الدين. (بدون). مغني اللبيب عن  
كتب الأعراب. بيروت: دار الشام للتراث.

البغدادى، عبد القادر بن عمر. (بدون). خزانة

الفصحاء المشهود لهم بالسليقة وسلامة  
اللغة، والقراءات القرآنية سواء أكانت  
متواترة أم شاذة في قمة النصوص المقيس  
عليها والمستشهد بها عندهم.

٥- ما تركه الكوفيون من تراث نحوي لا  
يمثل مدرسة، ولا حتى نحواً متكاملًا،  
متميزاً بأسسه ومفاهيمه، مستقلاً عن النحو  
البصري، بل لا يعدو كونه مذهباً نحويًا، أو  
مسالك واتجاهات نحوية، لا أكثر من ذلك،  
حفظها لنا كتاب (معاني القرآن) للفرّاء،  
ولولاه لسقطت من يد الزمن. وهي مسالك  
خالفوا فيها أسانذتهم البصريين، كما هو  
شأن بعض البصريين إذ كانت لهم بعض  
المسالك والاتجاهات النحوية المخالفة  
لبعض ما قرره وأصله جمهور البصريين.

والحمد لله ربّ العالمين، الذي بنعمته تتم  
الصالحات، والصلاة والسلام على أفصح من  
نطق بالضاد نبينا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين  
الطاهرين.

الدكتور/ يحفظ عمرو إنجيّه محمد عبد الله  
الشنقيطي.

## المصادر والمراجع

أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف. (١٤١٢هـ  
١٩٩٢م). البحر المحيط في التفسير.  
السعودية، بريدة: مكتبة الإبان.

أبو علي، الفارسي، تحقيق: بدر الدين قوجي  
وبشير جويجاتي (بدون). الحجّة في علل

السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن،  
تعليق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد  
قاسم. (١٩٨٨ م. الدار: بدون). الاقتراح في  
علوم أصول النحو.

صبحي، الصالح. (١٩٨٩ م). مباحث في علوم  
القرآن. ط ١٥. بيروت: دار العلم للملايين.

طنطاوي، الشيخ محمد. (بدون). نشأة النحو  
وتاريخ أشهر النحاة. ط ٢. القاهرة: دار  
المعارف.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (بدون). معاني  
القرآن. بيروت: دار السرور.

الكيش، عبد الله محمد. (بدون). أثر القرآن في  
أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر  
القرن الثاني الهجري. طرابلس: منشورات  
كلية الدعوة الإسلامية.

المخزومي، مهدي. (١٩٦٨ م). مدرسة الكوفة.  
القاهرة: (الدار: بدون).

مكي، أحمد الأنصاري. (١٩٦٤ م). أبو زكريا  
الفراء ومذهبه في النحو واللغة. القاهرة:  
(الدار: بدون).

النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق. (بدون).  
الفهرست. بيروت: دار المعرفة للطباعة  
والنشر.

الأدب ولبّ لباب لسان العرب. بيروت: دار  
صادر.

البنّا، أحمد بن محمد، تحقيق: شعبان، محمد  
إسماعيل. (١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م). إتخاف فضلاء  
البشر بالقراءات الأربع عشرة. عالم الكتب،  
مكتبة الكليات الأزهرية.

الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور  
عطار. (بدون). تاج اللغة وصحاح العربية.  
(مقدمة). دار الفكر العربي.

الحلي، حازم سليمان. (٢٠٠١ م). منهج الفراء في  
توجيه بعض القراءات. مجلة كلية الدعوة  
الإسلامية، العدد الثامن عشر ١٨، ص ص  
٣٦٢ - ٣٨٠. طرابلس: منشورات كلية  
الدعوة الإسلامية.

رفيدة، إبراهيم. (١٩٨٢ م). النحو وكتب  
التفسير. ط ٣. ليبيا، مصراتة: الدار الجماهيرية  
للنشر والتوزيع والإعلان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق:  
عبد الجليل، عبده شليبي. (١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م).  
معاني القرآن وإعرابه. بيروت: عالم الكتب.

السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٧ م). المدارس  
النحوية أسطورة وواقع. دار الفكر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، تحقيق:  
عبد السلام هارون. (١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م). كتاب  
سيبويه. الهيئة المصرية العامة للكتاب.